توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010-2014)

د. شليحي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة الجلفة
Proftahar@yahoo.fr

د. بن موفق زروق
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة الجلفة
Bzarrok40@gmail.com

الملخص:

ارتبطت توجهات السياسة المالية في الجزائر بالتطورات السياسية والاقتصادية. ومع بداية الألفية الثالثة انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية كان لها الأثر الواضح على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال البرامج التنموية التي تم اعتمادها. حيث عرفت الجزائر برامج تنموية هامة تمثلت في برنامج الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو أو البرنامج الخماسي للتنمية.

إن مختلف هاته البرامج التنموية اعتمدت بشكل واضح على الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات. وباعتبار السياسة الانفاقية أداة من أدوات السياسة المالية، فقد اعتمدتها الجزائر بشكل مكثف لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ويهدف هذا البحث إلى تقييم للسياسة التنموية الجزائرية باستخدام المنهج التحليلي من خلال التركيز على البرنامج الخماسي للفترة (2010–2014) كجزء من البرامج التنموية المهمة في السنوات الأخيرة. وقد تم التوصل إلى أن المخططات التنموية بقيت رهينة لقطاع المحروقات. كما أن البرامج التنموية المعتمدة مكملة لبعضها البعض وقد كان لها أثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، المخططات التنموية، المؤشرات الاقتصادية.

Abstract:

The financial policy trends in Algeria have been linked to political and economic developments. At the beginning of the third millennium, Algeria adopted an expansionary financial policy that had a clear impact on the evolution of economic and social development through the development programs adopted. Algeria has undergone major development programs such as the Economic Recovery Program, the Supplementary Growth Support Program, the Growth Consolidation Program or the Five Year Development Program.

These different development programs are clearly based on the financial surpluses resulting from rising oil prices. As a financial policy instrument, which has been widely adopted by Algeria to achieve its economic policy objectives.

This research aims to evaluate Algerian development policy using the analytical method by focusing on the five-year program for the period (2010-2014) as part of the important development programs in recent years. It was concluded that development plans remained hostage to the hydrocarbons sector. The approved development programs are complementary to each other and they have had an impact on various economic indicators.

Keywords: financial policy, development plans, economic indicators.

I المقدمة:

دخلت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة في مرحلة اقتصادية مهمة، تتمثل في تطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، والرفع من مستويات التنمية والنمو الاقتصادي. وهذا بانتهاج سياسة مالية توسعية للتغلب على حالة الركود الاقتصادي السائدة. وفي هذا الإطار تم اعتماد الكثير من البرامج التنموية، تمثلت في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، وبرنامج آخر خماسي للتنمية (2015-2019).

ويعتبر برنامج توطيد النمو الاقتصادي بمثابة برنامج خماسي للتنمية وهو برنامج للاستثمارات العمومية، وجزء من السياسة التنموية التوسعية المنتهجة مع بداية الألفية الثالثة والتي ارتكزت على النهوض بمختلف القطاعات، كالقطاع الفلاحي، والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، كما يأتي تكملة لبرنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو. وفي هذا الإطار نتساءل عن ماهو مضمون وهدف هذا البرنامج؟ وماهي انعكاساته على الاقتصاد الوطني؟

للإجابة على الاشكالية الرئيسية، سنستخدم المنهج التحليلي في مختلف المحاور التالية:

- ✓ لمحة حول مضمون البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010 – 2014
- ✓ أسباب تبني البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010 – 2014)
- ✓ خصائص البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010 – 2014
- ✓ توزيع مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014
- ✓ أثر البرنامج الخماسي للتنمية (2010 – 2014) على بعض المؤشرات الاقتصادية

II لمحة حول مضمون البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010 – 2014

جاء هذا البرنامج بعد مجموعة من البرامج التي تبنتها الجزائر منذ 10 سنوات ابتداء من برنامج الإنعاش الاقتصادي، مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو ليأتي برنامج خاص، والمتعلق بدعم ولايات الجنوب، والهضاب العليا ليكتمل البرنامج الخماسي للتنمية، وقد استلزم هذا البرنامج قيمة مالية قدرت بحوالي 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.[1]

وقد خصص هذا البرنامج لتنفيذ شقين أساسيين هما:[2]

- ✓ برنامج جاري: ويهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 9700 مليار د.ج؛ أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- ✓ برنامج جديد: يهدف إلى إطلاق استثمارات جديدة في مجال التنمية بمبلغ 11534 مليار د.ج؛ أي ما يعادل 156 مليار دولار .

وقد تمحورت الأهداف العامة لهذا المخطط الخماسي فيما يلي: [3]

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للسكان، والتنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس، والرعاية الصحية؛
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، والبنية التحتية، وتحسين الخدمات العمومية؛
- ✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التنمية الصناعية، وتوسيع وتنويع النسيج الاقتصادي خارج المحروقات؛
- ✓ العمل على تخفيض معدلات البطالة، من خلال خلق مناصب ووظائف عمل جديدة دائمة ومؤقتة؛
- ✓ تنمية اقتصاد المعرفة.

III أسباب تبني البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010 – 2014)

إن الدوافع التي أدت إلى إحداث برنامج تنموي بهذا الحجم الكبير تعود إلى أسباب، منها ما هو متعلق باستكمال المشاريع الكبرى الجارية ومنها ما هو متعلق بإطلاق مشاريع جديدة. كما ذكرنا سابقا.

1 – الأسباب المتعلقة بالمشاريع الجاري انجازها: وترجعها الحكومة إلى دواعي موضوعية وأخرى تمثل نقائص في التحكم على النحو التالي: [4]

أ – أسباب موضوعية:

✓ جرت العادة على أن كل برنامج عمومي للتنمية، يعتبر امتداد للبرنامج السابق، وقد كان على سبيل المثال برنامج (2005 – 2009) يتضمن ما قيمته 1216 مليار دج من البرنامج الجاري الذي انتهى في 2004، ذلك لأن البرنامج الجاري يعد أكثر من ضرورة لتفادي سنوات بيضاء، بمعنى لابد منه حتى يستجيب لمتطلبات المواطنين من مساكن ومدارس وكهرباء وغاز ومياه صالحة للشرب، هذه الحقيقة نفسها سجلت في نهاية 2009 أزيد من 500 ألف مسكن ممول من طرف الدولة أو بمساعدتها؛

✓ عمليات التوسعة الجوهرية نظرا لما تميزت به الخزينة م إيرادات جيدة بداية من 05 أفريل 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2009 نهاية البرنامج الخماسي نذكر منها على سبيل المثال:

- البرنامج التكميلي الخاص بولايات الجنوب المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء، والذي خصص له 377 مليار دج، كان ذلك في شهر فيفري 2006؛
- البرنامج التكميلي المتعلق بولايات الهضاب العليا الذي أجيز في نفس الشهر والسنة بمبلغ مالي قدره 223 مليار؛
- برنامج تكميلي آخر يتكون من 270.000 مسكن خصص من أجل امتصاص السكن الهش، بغلاف مالي قدره 800 مليار دج.
- زيارات العمل والتفقد التي قام بها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" إلى ست عشرة (16) ولاية من 2005 إلى 2008، حيث أعلن فيها عن برامج تكميلية محلية قاربت 200 مليار دج.

ب – أسباب متعلقة بنقائص التحكم: وقد تمثلي فيما يلي:

✓ التأخر الكبير المسجل في العديد من المشاريع من البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 وهذا بسبب ندرة العقار، تشبع أداة الدراسة والانجاز، تمديدات في آجال الموافقة على الصفقات العمومية؛

✓ الحجم الكبير في عمليات إعادة التقييم المتعلقة بمستوى إنضاج الدراسات، ارتفاع أسعار المواد الأولية وغيرها من المدخلات، بدليل أن البرنامج السابق قد شهد إعادة تقييم لحوالي 815 مليار دج برسم سنة 2010 فقط.

2 – مبررات البرنامج الجديد: لعل أهمها، ذلك الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب ببعث برنامج تنموي في حدود 220 مليار دولار، يستجيب للحاجات الملحة من قبل الاقتصاد الوطني، والزيادة السكانية المعتبرة، هذه المبررات نستشفها من خلال المشاريع الجديدة للطرق والسكك الحديدية، وكما هي مكلفة، هي أيضا ضرورية وذات أهمية من أجل خلق مناخ يساعد على التنمية والنمو في آن واحد، كما يشهد على ذلك برنامج المنشآت الأساسية الجديدة للتربية الوطنية والتعليم العالي. [5]

3 – الأسباب المالية المتعلقة بالمشاريع الجديدة : وقد تمثل فيما يلي: [6]

✓ تمويل هذا البرنامج كان عن طريق موارد وطنية بدون اللجوء إلى الاستدانة مما قد يخفف العبء المالي على ميزان المدفوعات الدولية؛

✓ توفير الخزينة العمومية على ادخار كبير، ويرجع السبب إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه سنة 2000 والذي بدوره ساهم في تمويل هذا البرنامج؛

✓ اعتماد الصرامة في النفقات العمومية، والاعتماد على معايير اقتصادية، ومالية في الحد من التبذير، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، دون المساس بالعدالة الاجتماعية.

✓ تميز بداية سنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم العام ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 92.7 دولار للبرميل ما يسمح بتمويل جيد للكثير من المشاريع.

IV خصائص البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2010 – 2014

إن مبلغ الالتزامات المالية التي اقرها الحكومة خلال هذا البرنامج الخماسي يترجم" إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من اجل تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد حيث أنه: [7] ويمثل برنامج مواصلة دعم النمو للفترة (2010 – 2014) برنامجا استثماريا ضخما مكملا للبرامج التي سبقته والتي انطلقت سنة 2001 ومن مميزات هذا البرنامج ما يلي:

✓ الأهمية من حيث الغلاف المالي الغير مسبوق والذي يشكل حوالي 40 مرة برنامج الإنعاش الاقتصادي وحوالي 1.5 مرة البرنامج التكميلي لدعم النمو .

✓ خلال الفترة الأولى من هذا البرنامج تم تسجيل انطلاق غالبية المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج ذات العلاقة بتطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، إلى جانب المشاريع المخصصة لتحسين المستوى المعيشي كمشاريع النقل، الصحة والتعليم ...الخ.

✓ كما وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد اعتمد أساسا على التمويل العمومي مع تخصيص غلاف إجمالي لميزانية التجهيز قدره 20.800 مليار د.ج، أي ما يعادل 285 مليار دولار، منها 10.326 مليار د.ج (أي 141 مليار دولار) كغلاف للبرنامج الجديد.

✓ خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار وذلك دون اللجوء إلى الاستدانة الدولية، وتقديم الاستثمارات إلى الجزائريين إلا في بعض الحالات التي لا توجد مؤهلات أو إمكانيات لإقامتها فتلجا إلى الخارج ولكن بشروط معينة.

✓ الانطلاقة القوية في تنفيذ البرنامج حيث خصص لسنتي 2010 – 2011 وحدهما حوالي 6583 مليار د.ج وهو ما يمثل 57 % من تكلفة البرنامج ككل؛

✓ إعطاء أهمية مميزة لهذا البرنامج (مقارنة بالبرنامجين السابقين) لتحسين التنمية البشرية والتي خصص لها قرابة 50 % من موارد البرنامج. [8]

V توزيع مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، حيث خصص له غلاف مالي لم يسبق لدولة سائرة في طريق النمو أن خصصته وقد تم تخصيص له أكثر من 21.214 مليار د.ج شمل جميع القطاعات الوطنية لاسيما قطاع المنشئات والتنمية البشرية، والجدول الموالي يبين توزيع المبالغ المالية المخصصة لكل برنامج حسب المحاور الكبرى المسطرة.

الجدول رقم (01): توزيع المخصصات المالية على المحاور الكبرى للبرامج التنموية 2010– 2014.

البرنامج الخماسي 2010– 2014	المحاور الكبرى						القيمة المالية الإجمالية للبرنامج (مليار دينار جزائري)
	التنمية البشرية	المنشات الأساسية	تحسين الخدمة العمومية	التنمية الاقتصادية	مكافحة البطالة	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	

النسب (%)	% 49.5	% 31.5	%8.16	% 7.7	% 1.8	% 1.34	% 100
	10511	6668.7	1732.7	1635	382	284.5	21214

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

CNES, rapport sur la conjoncture économique et sociale ،2010 p123.

من خلال الجدول نلاحظ أن البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) قد تم تقسيمه إلى 06 محاور أساسية وفق القطاعات التالية:

- **تحسين التنمية البشرية:** خصص البرنامج للفترة (2010-2014) غلاف مالي قدر بـ 10511 مليار د.ج من مجموع مخصصات البرنامج المقدرة 21214 مليار د.ج، أي قرابة 50 % من موارده وهذا لتحسين التنمية البشرية، باعتبارها الركيزة الأساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني وهذا لانجاز منشآت للتربية الوطنية، منشآت قاعدية صحية، إنشاء وحدات سكنية، منشآت للشباب والرياضة، التوصيل بالكهرباء والغاز والماء الشروب وبالأخص في الأرياف، برامج هامّة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال، على نحو الانجازات التالية: (9)

✓ إنجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية، و850 ثانوية)، و600000 مكان بيداغوجي جامعي، و400000 مكان إيواء للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين، والتعليم المهنيين؛

✓ إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى، و45 مركبا صحيا متخصصا، و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛

✓ إنجاز مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛

✓ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛

✓ تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا، و25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحري الجاري، وإنجازها؛

✓ إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة، والرياضة، منها 80 ملعبا، و160 قاعة متعددة الرياضات، و400 ميبح، وأكثر من 200 نزل دار شباب؛

✓ إنجاز برامج هامة لقطاعات المجاهدين، والشؤون الدينية، والثقافة، والإتصال.

- **برامج الاستثمارات العمومية:** خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية حيث خصص لها 6448 مليار د.ج، وتحسين الخدمة العمومية الذي خصص لها 1666 مليار د.ج، وذلك على الخصوص:

✓ أكثر من 3100 مليار د.ج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع، وتحديث شبكة الطرقات، وزيادة قدرة الموانئ؛

✓ أكثر من 2800 مليار دج موجهة لقطاع النقل من أجل تحديث، ومد السكك الحديدية، وتحسين النقل الحضري (تجهيز 14 مدينة بالترامواري)، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

✓ ما يقارب 5000 مليار دج لتهيئة الإقليم، والبيئة؛

✓ ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات، وخدمات الجماعات المحلية، وقطاع العدالة، وإدارات ضبط الضرائب، والتجارة، والعمل.

- **دعم التنمية الوطنية:** خصص هذا البرنامج أكثر من 1566 مليار دج لدعم التنمية الوطنية، اي ما نسبته 7.7 % من الغلاف الكلي للبرنامج حيث تم توزيعها على النحو التالي:

✓ أكثر من 1000 مليار دج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية، والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة؛

✓ ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل، وتسيير القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعة البترو كيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

– **تشجيع إنشاء مناصب الشغل:** أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل مكن القطاع من الاستفادة من حوالي 360 مليار د.ج اي ما نسبته 02 % وهذا لترقية من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات، ومرتكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب في إنتظار التشغيل، أيضا هناك تسهيلات عمومية لإنشاء مناصب شغل التي سيوفرها تطبيق البرنامج الخماسي، وتولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بإنشاء ثلاث ملايين منصب عمل خلال خمس سنوات المقبلة.

– **البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال:** خصص البرنامج الخماسي (2014–2010) مبلغ مالي فاق 250 مليار د.ج أي ما نسبته 1.3 % لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، وتعميم، واستعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظمة الوطنية للتعليم، وكذا في المرافق العمومية. [10]

VI أثر البرنامج الخماسي للتنمية (2010 – 2014) على بعض المؤشرات الاقتصادية

إن تنفيذ مشاريع البرامج الإستثمارية قد أدى فعلا إلى زيادة دالة الطلب الكلي الفعال كما ورد في النظرية الكينزية، كما أن اتجاه تلك المشاريع نحو البنية الأساسية لقطاع رأس المال الإجتماعي والإقتصادي أدى إلى تزايد الإختناقات وتنامي الإختلالات كما تبُين ذلك تحاليل استراتيجية النمو اللامتوازن، لذلك فإن التأكد من طبيعة تاثير البرامج الإستثمارية على النمو الإقتصادي يستدعي معاينة تطور معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الخام وكذا معدلات النمو الحقيقية لبقية القطاعات خصوصا القطاع الصناعي المنوط به إحداث التحول الحقيقي في هيكل الإقتصاد الوطني، لكن بداية ومن خلال تتبع معدلات النمو المحققة على مدار الفترة 2010 – 2014.

1. أثر البرنامج على الناتج المحلي الإجمالي:

تميزت هذه الفترة بتراجع الطلب العالمي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في أغلب الاقتصاديات العالمية، حتى الاقتصاد الصيني الذي حقق معدل نمو مكون من رقمين تراجع بشكل رهيب، ويرجع سبب ذلك للدورة الاقتصادية التي تتميز بالتضخم والركود، حيث عرفت مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008 معدلات نمو جد مرتفعة.[11] والجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو تراجع فيها معدل النمو الاقتصادي خاصة في قطاع المحروقات وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في الجزائر 3.3 % خلال الفترة 2010 – 2014. والشكل التالي يبين أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 2010 – 2014 على النحو التالي:

الشكل رقم (01): أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2010 – 2014

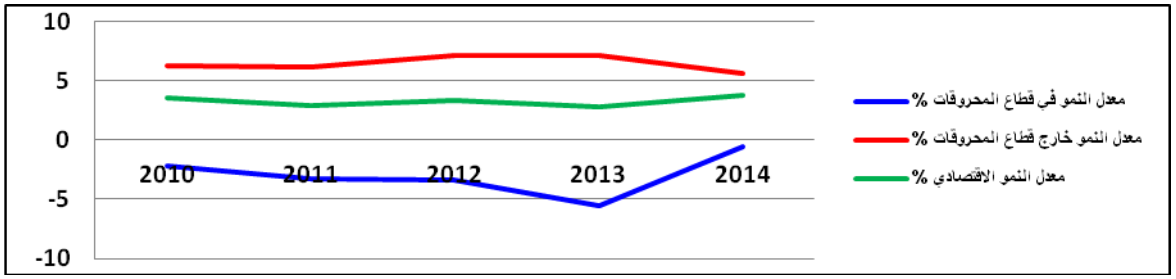

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص 151.

من خلال ملاحظة أرقام الجدول يتبين لنا أن أرقام معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر جد محدودة خلال الفترة (2001-2014)، ولا تدل على استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، واحتواء الاختلالات التوازنية ولا يتناسب مع حجم المخصصات الاستثمارية التي تم تنفيذها خلال الفترة والتي تميزت بالارتفاع المستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع لكبر حجم الغلاف المالي المخصص لبرنامج توطيد النمو المقدر بـ 286 مليار دولار وهو مبلغ جد معتبر لاقتصاد نامي كاقتصاد الجزائر، إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو في الجزائر والتي سجلت تذبذبا في أغلب الاحيان و هذا ما نلاحظه من الشكل السابق تسجيل لمعدلات نمو سالبة في معدل نمو قطاع المحروقات، والذي سجل متوسط سنوي سالب قدر بـ – 03 % ، وقد بلغ ذروته بالسلب في سنة 2013 عندما سجل -5.5 % وهو ما انعكس بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كون أن قطاع المحروقات ميزال يلعبا دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني، إلا أن معدلات النمو الحقيقي قد سجلت نتائج إيجابية إلا أنها تميزت بالتذبذب حيث أنها لم ترتفع فوق عتبة 7.2 % في أحسن الأحوال(سنة 2012)، هذه النتائج تبقى غير مرضية وغير كافية، وتبرز جمود الجهاز الإنتاجي مقارنة بالكم الهائل من المبالغ التي صرفت من أجل رفع النمو وتحقيق التنمية في الجزائر. والجدول الموالي يوضح أكثر دور القطاعات الاقتصادية الحقيقية في التاثير على النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 2010 – 2014.

الجدول رقم (02): معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الحقيقة في الجزائر ما بين 2010 – 2014

القطاع / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو القطاع الفلاحي (%)	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5
معدل النمو القطاع الصناعي (%)	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
معدل النمو قطاع الأشغال العمومية (%)	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8
معدل نمو قطاع الخدمات (%)	7.3	7.3	6.4	6.4	8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص 151.

بالاعتماد على مخصصات برنامج توطيد النمو لمختلف القطاعات الانتاجية في الجزائر و الجدول السابق نلاحظ مايلي:

- ✓ بالنسبة للقطاع الصناعي: في إطار مواصلة دفع عجلة النمو في الجزائر تم تخصيص لهذا القطاع الحيوي دعم مباشر قدر بـ 650 مليار د.ج وذلك قصد دعم وتنمية هذا القطاع وتطويره، من خلال تحديث المؤسسات العمومية، وتطوير الصناعات البيتروكيماوية ليصل الدعم المخصص في النهاية إلى 2000 مليار د.ج بعد اضافة مبالغ مالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل وهذا ما انعكس بالايجاب على معدلا نمو هذا القطاع بمتوسط سنوي قر بـ 4.1 %، حيث بدأ هذا القطاع في الانتعاش منذ سنة 2010 حين سجل معدل نمو قدره 3.4 % إلى غاية سنة 2012 اين سجل أعلى معدل له بنسبة 5.1 % ويرجع ذلك إلى انتعاش فرع الحديد والصلب والاسمنت ويرجع السبب إلى مباشرة مشروع رئيس الجمهورية لبناء 02 مليون السكن. بالاضافة إلى فرع الطاقة والمياه الذي نما بشكل إيجابي.
- ✓ أما القطاع الفلاحي: نلاحظ أنه قد سجل معدلات نمو ايجابية إلا أنها تميزت بالتذبذب فبعد أن سجل أعلى معدل له سنة 2011 بنسبة 11.6 % إلى أنها بدات في التناقص تدريجيا إلا أنو وصلت إلى 2.5 % على الرغم من أن قطاع الفلاحي والتنمية الريفية قد استفاد من حوالي 1000 مليار د.ج أي ما نسبته 25 % من مخصصات البرنامج لقطاع التنمية الاقتصادية بغية مواصلة تعميم التكوين والارشاد وترقيةالصادرات الفلاحية ويرجع ذلك حسب الخبراء الاقتصاديين إلى عدم اتباع الاستراتيجية واضحة يخضع لها

نشاط الفلاحة خاصة تلك المتعلقة بتحديث طرق الفلاحة المتطورة تظمن له الاستقرار والتطور والنمو في معدلات النمو الاقتصادي المنشود.[12]

✓ قطاع الاشغال العمومية: ويعد هذا القطاع أكبر القطاعات الاقتصادية التي حققت معدلات نمو خلال فترة البرنامج و هذا نظرا للمخصصات المالية التي خصصت له والتي بلغت 6448 مليار د.ج أي ما نسبته 40 % من مخصصات البرنامج ليسجل بذلك معدل نمو ايجابي حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 7.2 % إلا أن هذا القطاع هو الأر شهد تذبذبا في معدلاته السنوية فبعد أن سجل 8.9 % سنة 2010 كأعلى نسبة له بدا في الانخفاض ليسجل أدنى معدل له المقدر بـ 5.2 % في سنة 2011 ليعاود الارتفاع سنة 2012 إلى 8.2 % لعاود الانخفاض على غاية 2014 حين سجل 6.8 % وهذا ما يفسر بوجود مشاكل كبيرة في هذا القطاع.

✓ قطاع الخدمات: عرف القطاع تحسن كبير ليسجل بمتوسط سنوي قدر بنسبة 7.6 %، حيث أنه في بداية تطبيق البرنامج قد سجل قطاع الخدمات نمو قدر بـ 7.3 % على التوالي خلال سنتي 2010 و2011 إلا أنه خلال سنتي 2012 و2013 قد انخفض إلى 6.4 % على التوالي ليعاود الإرتفاع إلى 08 % وهو دليل على إنعكاس المبالغ المالية المخصصة لهذا القطاع حين خصص لها اكثر من 1666 مليار د.ج ما أدى إلى تحسن مستوى المعيشة في الجزائر، خاصة في قطاع الاتصال والتكنولوجيا، من خلال خدمة الجيل الثالث، وكذلك فيما يخص قطاع التأمينات واستعمال منتجات منتجات جديدة في هذا القطاع وتوسع استعماله في ميدان الصناعة والفلاحة، أما فيما يخص قطاع النقل فتعددت وسائله من خلال انطلاق استعمال الترامواي في العاصمة، قسنطينة، ووهوران والنقل البحري في العاصمة وهو ما جاء في محاور تحسين الخدمة العمومية.

2. أثر برنامج التنمية 2010- 2014 على التشغيل.

بعد أن تيقنت الحكومة من نجاعة سياستها التشغيلية في التقليص من معدلات البطالة قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، ومع إعلان برنامج رئيس الجمهورية الذي تتكفل الحكومة بتجسيده والمتمثل في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق 2014، منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. حيث سخرت الحكومة مبلغ 360 مليار د.ج من البرنامج الخماسي من القيمة المالية الإجمالية للبرنامج لتأطير سوق العمل ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، مع دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل. حيث يستهدف البرنامج توفير ثلاثة (03) ملايين منصب شغل من خلال مكافحة البطالة وزيادة فرص التشغيل بالاعتماد على برامج مدعمة للتشغيل واستحداث مناصب شغل كما يلي: [13]

✓ تخصيص مبلغ 150 مليار د.ج لموجهة إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.

✓ تخصيص مبلغ 80 مليار د.ج موجهة لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

✓ تخصيص مبلغ 130 مليار د.ج موجهة للتشغيل المؤقت.

ومنه يمكن إبراز أثر هذا البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي استحدثته مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا وذلك بالنظر إلى نسب البطالة والتشغيل خلال الفترة (2010 -2014) .

الجدول رقم (03) : نسب التشغيل والبطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة النشاط (%)	41.7	40	42	43.2	41.5
نسبة التشغيل (%)	37.6	36	37.4	39	27.1
نسبة المشتغلين (%)	90	90	98	2.9	35.5

نسبة البطالة (%)	10.0	10.0	11	9.8	9.8

المصدر: تومي عبد الرحمان، أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001–2015)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001–2015)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البويرة، 2015 ، ص09.

إن تقييم انعكاسات البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا، فقد تم في سنة 2011:

- ✓ استحداث 1935031 منصب شغل منها 1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادي.
- ✓ استحداث 796 396 منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة.

في حين بلغ عدد العاطلين على العمل في أبريل 2014 نحو 1000 115 شخص أي معدل بطالة قدر بـ 9.8 % على المستوى الوطني وهو مماثل للمعدل المسجل خلال سبتمبر 2013.[14] وقدر عدد السكان النشطين خلال أبريل 2014 نحو 11716000 شخص استنادا لمعايير المكتب الدولي للعمل بحيث أكد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة المساهمة في القوة العاملة للسكان البالغين أكثر من 15 سنة انتقلت إلى 41.5 %. وقد بلغ عدد السكان النشطين حاليا 10566000 شخص خلال نفس الفترة المرجعية أي بنسبة تشغيل تقدر بـ 27.1%، من مجموع السكان النشطين مما يمثل ارتفاعا بنقطة مقارنة بسبتمبر 2013. وقدرت نسبة التشغيل التي تمثل العلاقة بين السكان النشطين والسكان البالغين أكثر من 15 سنة بـ 35.5 % على المستوى الوطني. والجدول يفصل أكثر في مساهمة القطاعات الاقتصادية في بنية التشغيل في الجزائر ما بين 2010 – 2014 .

الجدول رقم (04): توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية للفترة (2010 – 2014)

القطاع / السنوات	قطاع الفلاحة		قطاع الصناعة		قطاع البناء والأشغال العمومية		قطاع الخدمات	
	الحجم (ألف)	النسبة (%)	الحجم (ألف)	النسبة (%)	الحجم (ألف)	النسبة (%)	الحجم (ألف)	النسبة (%)
2010	1136	11.69	1337	13.8	1866	19.21	5377	55.34
2011	1034	10.77	1367	14.2	1595	16.62	5603	58.37
2012	912	8.97	1335	13.1	1663	16.35	6260	61.55
2013	1141	10.58	1407	13	1791	16.6	6449	59.78
2014	889	8.7	1290	12.6	1826	17.85	6224	60.85
متوسط	4203,2	9,82	1347,2	13,34	1748,2	17,326	5982,6	59,178

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2010 – 2014.

من خلال الجدول نلاحظ تباين القطاعات الاقتصادية في التخفيف من حدة البطالة حيث جاء قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنمو متواصل بنسبة قاربت 60 % من اليد العاملة الإجمالية متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة فاقت 17 % ويرجع السبب إلى كون استفادة هذه القطاعات بشكل كبير مبالغ ضخمة من مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية وحتى البرامج السابقة حيث ساهمة

المشاريع والعمليات المدرجة ضمن هذا البرامج في رفع عدد العمال لقطاع البناء والأشغال العمومية من إلى قرابة 1.8 مليون عامل سنة 2014 في حين ارتفع حجم العمالة في قطاع الخدمات بنسبة كبيرة إذا ما قورن بالبرنامج السابق حيث ارتفع عدد العمال من 2.565 مليون عامل إلى ما يقارب 6.224 مليون عامل سنة 2014 أما بالنسبة لقطاع الفلاحي والصناعة فقد شهدا تراجع في نسبة التشغيل ولم يساهما إلا بنسبة 9.82 % في الفلاحة كونه مزال رهين الظروف المناخية ما يحتم عليه توفير مناصب شغل ظرفية مما يجعل العمالة تنتقل إلى باقي القطاعات خصوصا قطاع الخدمات و13.34 في الصناعة، كما يمكن ملاحظة أنه خلال وخلال فترة برنامج توطيد النمو نلاحظ أن حالة التشغيل قد تميزت بالتذبذب من سنة إلى أخرى ويرجع السبب إلى حالة التشبع وعدم القدرة على مجاراة النمو المحقق في الفئة النشيطة دون تدخل الحكومي في القطاعين مما يجل تلك الزيادة في التشغيل زيادة ظرفية وغير دائمة.

وبالنظر إلى أسعار النفط فإنها لم تنخفض دون 80 دولار للبرميل سنة 2010 هذا السعر الذي يوفر حجم معين من الاستثمارات التي تضمن عدم سلبية النمو الاقتصادي وتوازي الزيادة في حجم الفئة النشيطة (عند حدود 2.5 %) مما يدل أن تخفيض معدلات البطالة ناتج بالأساس عن التدخل الحكومي باستخدام الفوائض المحققة لقطاع المحروقات (ارتفاع الأسعار) مما يجعلها ظرفية وغير دائمة وحتى هذه المعدلات المحققة فمقارنة مع حجم الإنفاق العام فإنها تبقى عالية و تفوق الحدود المرغوبة والسبب في ذلك هو إهمال القطاعات المنتجة التي تستوعب العمالة على نحو واسع (أكثر من بقية القطاعات)مما يؤكد الخلل الذي أحدثته إستراتيجية النمو اللامتوازن في شكل توزيع العمالة حيث تركزت في القطاعات غير المنتجة التي لم تعد لها طاقة استيعاب كبيرة.[15]

أما حسب القطاع القانوني فقد تفوق القطاع الخاص أو المختلط بنسبة 58.9 % من التوظيف الإجمالي إلى جانب تسجيل تباينات هامة حسب الجنس، حيث تميز التشغيل النسوي بحضور قوي في القطاع العام 61.9 % من بين التشغيل النسوي الإجمالي المتمركز أساسا في القطاع العام غير التجاري. وبهذا الانجاز وحسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فان سياسة التشغيل ضمن هذا البرنامج قد حققت إلى حد الآن 78 % من أهدافها.

إن هذا البرنامج قد ساهم في التخفيف من حدة البطالة وخلق مناصب شغل، والتي كانت مزيجا بين المناصب الدائمة والمؤقتة، كانت في حدود 01 % خلال هاته الفترة، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات والمبالغ المالية المرصودة لذلك. والتي كان من وراءها الوصول إلى تحقيق هدف 3 ملايين منصب عمل في مجال التوظيف والتشغيل، إلا أن النتائج لم تعكس التوقعات، فاستطاعت أن تحقق فقط ثلث (1/3) ما سطر له، أي خلق 01 مليون منصب شغل.

3. أثر البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) على التضخم

إن الاعتماد في المخططات الإنعاش الاقتصادي على النظرية الكينزية منذ 2001، وهذا أجل رفع الطلب الكلي الفعال وما رافقه من زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بالتزامن مع تراجع أداء القطاعات الإنتاجية وارتفاع الواردات نتيجة الاتجاه الخاطئ والغير مدروس نحو إستراتيجية النمو اللامتوازن، وما انجر عنها من تفاقم من اختلالات داخل الهيكل الاقتصادي الوطني وزادها التخفيض لسعر الصرف الحقيقي الفعلي وما يعنيه ذلك لارتفاع لمعدلات التضخم إلا أن معدلات التضخم طيلة فترة هذا البرنامج قد شهدت تحكم واضح في معدلات التضخم ضمن حدود لا تتجاوز تقريبا 5.5 % والشكل التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (05): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة
معدل التضخم (%)	4.1	5.7	8.9	3.25	4.78	5.35

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر، و البنك الدولي، ووزارة المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم قد شهد تذبذبا خلال فترة البرنامج (2010 – 2014) حيث سجل معدل التضخم 4.1 % سنة 2010 بعد أن سجل 5.7 % سنة 2009 ليبدأ في الارتفاع طيلة فترة البرنامج ليسجل أعلى معدل له سنة 2012 حين سجل 8.9 % ويرجع ذلك إلى الزيادة في الكتلة النقدية والتي ساهمت في ارتفع معدل التضخم بنسبة 84 % بالإضافة غلى ارتفاع نفقات التجهيز والتسيير طيلة فترة البرنامج بالإضافة إلى أن سياسة تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي قد أدت إلى تدني القدرة الشرائية للمواطن فظهرت الضغوطات الاجتماعية للمطالبة برفع كتلة الأجور مما يعني ضغط أكثر لارتفاع الأسعار، كما عملت الدولة على التحكم في معدل التضخم عند عتبة 05% في سنة 2014 وهذا عن طريق إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة بما يفوق 70 مليار دولار، وهو ما يعني ضغط أكبر على ميزان المدفوعات خصوصا مع انخفاض معدل تغطية الاحتياطات لأشهر الاستيراد من 38 شهر إلى 33 شهر سنة 2010 إلى 30 شهر مطلع سنة 2014 وهذا بالتزامن مع تراجع سعر البترول وانخفاض حجم الصادرات من المحروقات. منتصف جوان 2014.

4. أثر البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) على ميزان المدفوعات:

إن النظر لحسابات ميزان المدفوعات يلاحظ انه يتميز بقلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات أهم نقط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر والجدول التالي الشكل يوضح أثر هذا البرنامج على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010 – 2014 على النحو التالي:

الجدول رقم (06) : رصيد ميزان المدفوعات فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

البيان / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الخارجي الجاري	12.149	17.766	12.418	1.153	9.277-
رصيد الميزان التجاري:	18.205	25.981	20.167	9.880	0.459
الصادرات (fob)	57.090	72.888	71.736	64.867	60.129
الواردات (fob)	38.885-	46.927-	51.569-	54.987-	59.670-
رصيد حساب رأس المال	3.177	2.375	0.361-	1.019-	3.396
الرصيد الإجمالي	15.326	20.141	12.057	0.133	5.881-
سعر صادرات البترول الخام (دولار / برميل)	80.150	112.843	111.045	108.971	100.234

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص48. وتقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص55.

نلاحظ من الجدول أن الطفرة التي عرفتها الأسعار في السوق النفطية كانت عاملا قويا في تحسين وضعية ميزان المدفوعات حيث انتقل رصيد الميزان الكلي من 15.326 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.141 مليار دولار سنة 2011 كأعلى فائض له خلال فترة البرنامج قبل أن يتراجع بقوة تدريجيا بداية من سنة 2012 إلى أن سجل عجز قدر بـ 5.881 مليار دولار سنة 2014 ويرجع السبب في هذا الانهيار الكبير لميزان المدفوعات الأزمة النفطية الأخيرة التي تراجعت في أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى 50 دولار للبرميل منتصف جوان 2014. هذا العجز الذي لم يسجله ميزان المدفوعات في الجزائر على طول فترات الاقتصاد الوطني (باستثناء سنة 1995 المتزامنة مع تحرير التجارة الخارجية) بالإضافة إلى التدهور الكبير في الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لم تتعدى 03 % في أحسن الأحوال ومن جهة أخرى ارتفاع حصيلة الواردات على مدرا فترة البرنامج. ومنه يمكن

القول أن هذا البرنامج لم يفلح في التأثير على رصيد الميزان التجاري ولا على ميزان المدفوعات بل الأمر كله يرجع إلى أن أسعار النفط ما تزال تؤثر بالإيجاب وبالسلب في رصيد ميزان المدفوعات وهذا ما نلاحظه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02) : يوضح أرصدة ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

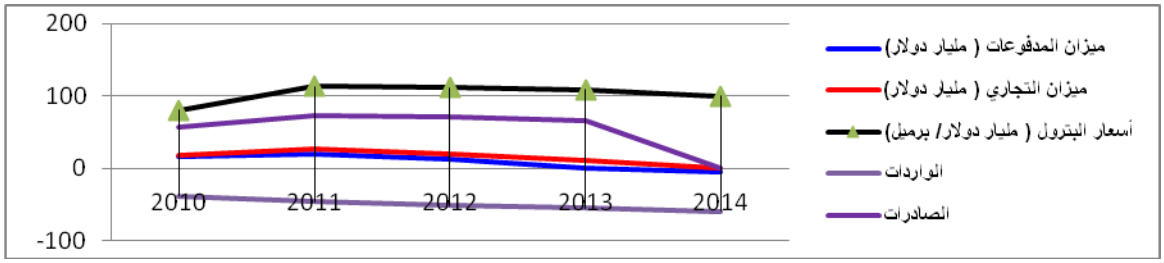

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

5. أثر البرنامج على التركيب السلعي ومستوى التنويع الاقتصادي:

إن حجم الاستثمارات العامة في البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 قد وفر الحوافز الاستثمارية للتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر والتي عول عليه في القضاء تدريجيا على الاختلالات الهيكلية، والارتباط بعوائد موارد غير محددة، ومتذبذبة بالإضافة إلى كونه فرصة تاريخية اقتصادية يمكن تثمينها من إستراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية التي تؤدي عبر الزمن إلى تخفيض الاختلالات الهيكلية، ورفع درجات التنويع الاقتصادي.[16]

الجدول رقم (07) : التركيب الهيكلي للصادرات و مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر 2010 - 2014

البيان / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات (مليار دولار)	57.090	72.888	71.736	64.867	60.129
محروقات	56.121	71.661	70.583	63.816	58.462
خارج المحروقات (أخرى)	0.969	1.227	1.153	1.051	1.667
نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات (%)	1.73	1.72	1.63	1.62	2.85

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص48.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص55.

نلاحظ من الجدول أن إجمالي الصادرات الجزائرية قد انتقت من أكثر من 57 مليار دولار سنة 2010 إلى 71.7 مليار دولار سنة 2012 والسبب يرجع في ذلك إلى زيادة صادرات المحروقات التي انتقلت من 56.12 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 70.58 مليار دولار، لتبدأ الصادرات الجزائرية في الانخفاض إلى غاية سنة 2014 لتصل إلى 61.13 مليار دولار ويرجع ذلك غلى انخفاض الصادرات البترولية إلى 58.47 مليار دولار بداية سنة 2014، في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات تشكل نسبة محتشمة حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 2.85 % والسبب في ذلك يرجع إلى استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وعدم استجابة الجهاز الإنتاجي وضعف مستوى التنويع الاقتصادي.

VII خاتمة:

رغم الإصلاحات المعتمدة ضمن السياسة النفاقية التوسعية مع مطلع الألفية الثالثة، إلا أن النسيج الاقتصادي الجزائري لم يتغير بالشكل المطلوب. فقد خصصت اعتمادات مالية كبيرة ضمن البرامج التنموية المعتمدة، لكن بسبب اختلال توزيعها على القطاعات الإنتاجية بقي الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار النفط.

إن تبني البرامج التنموية المختلفة كان بسبب البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر آنذاك. وبذلك نجد أن بعض القطاعات سجلت تحسنا ملحوظا من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام أو في امتصاص البطالة. ومن النتائج المتوصل إليها، نجد أنه بسبب غياب استراتيجية استشرافية طويلة المدى من أجل الوصول إلى تنويع الاقتصاد الجزائري، وعدم وجود آليات حقيقية لمتابعة تنفيذ المشاريع، فإن البرامج التنموية فيما بعد أصبحت تخضع لآثار الأزمات المالية. بالإضافة إلى غياب دراسة تقييمية للبرامج السابقة كبرنامج الانعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو. والتأخر في تنفيذ العديد من المشاريع وإعادة تقييم بعضها مما أدى إلى ارتفاع التكلفة الاجمالية للمشروع.

إن تأثير البرامج المدرجة ضمن المخطط الخماسي على النمو الاقتصادي كان جد ضئيل، نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات، وبالتالي فإن التغيرات التي يسجلها معدل النمو الاقتصادي تتحدد حسب وتيرة أداء وأسعار المحروقات. وفي هذا الإطار يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة تقييم مختلف البرامج التنموية السابقة من أجل وضع إي استراتيجية تنموية جديدة.
- تفعيل أدوات الرقابة بخصوص متابعة وتنفيذ البرامج التنموية في الاجال المحددة.
- إعادة النظر في آليات إعادة تقييم المشاريع تجنبا لارتفاع تكلفة البرامج التنموية.
- إضفاء الشفافية في إعداد الموازنة العامة والتخلي تدريجيا عن استخدام الحسابات الخاصة لتسيير البرامج التنموية.
- تحديد الأهداف بدقة ضمن استراتيجية طويلة المدى. وضمان الكفاءة في تسيير الأموال العمومية.

VIII المراجع:

(1) مجلس الوزراء، بيان اجتماع حول برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، ص 02.

(2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) ، على الموقع:
http://www.andi.dz/ar/PDF/investirenalgerie/planquinquenal2010ar.pdf

(3) قطاف ليلى، بن عواق شرف الدين أمين، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، أيام 11-12 مارس 2013، ص 26.

(4) عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011 ، ص 322.

(5) مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص39.

(6) ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- 3، 2014- 2015، ص 225.

(7) خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل البرامج التنموية المطبّقة خلال الفترة (2001 - 2014)، الملتقى الوطني الأول حول: البرامج التنموية في الجزائر بين النتائج الظرفية وتطلعات التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور-الجلفة- ،يومي: 13-14 مارس 2013،07.

(8) بوعكاز إيمان، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 – 2011 ، أطروحة دكتوراه شعبة اقتصاد مالي، 2015 ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر بـ باتنة، ص225

(9) مجلس الوزراء، بيان اجتماع حول رنامج التنمية الخماسي 2010، انعقد يوم 24 ماي 2010.

(10) مختاري مصطفى، إشكالية السياسة المالية و التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001 – 2016 ، أطروحة دكتوراه في العوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015 – 2016 ، ص 202 .

(11) سعودي عبد الصمد، دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 2001 – 2014 ، ملتقى دولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، بالوادي ، 02-03 نوفمبر 2016، ص 13 .

(12) سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ، ص 11

(13) مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة ،الملحق رقم 03، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 2010 إلى 2014، ص39.

(14) كرمية التوفيق برامج الإنعاش الاقتصادي و البرامج المكملة له وأثرها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2015)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2015، يومي 11 -12 نوفمبر2015، جامعة البويرة، ص 16 .

(15) ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990 – 2015، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016 – 2017، ص- 174 - 175.

(16) صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير متوازن للفترة ما بين (2001-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد13، سنة 2013، ص 25. (بتصرف)